القاهرة– 14 يونيو 2015

انطلاق مشروع دعم الخطة القومية للموارد المائية الممول من الاتحاد الاوربى

تم افتتاح ورشة العمل الاستهلالية الأولى **لمشروع** "**دعم الخطة القومية للموارد المائية**" في يوم الأحد الموافق 14 يونيو 2015 في القاهرة، و هذا المشروع يتم بتمويل من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "**إصلاح قطاع المياه المرحلة الثانية (WSRP II)**" بميزانية إجمالية قدرها 1,9 مليون يورو، وتحت رعاية وبحضور سعادة الأستاذ الدكتور حسام الدين مغازي، وزير الموارد المائية والري، والسفير جيمس موران، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مصر، وبحضور بعض الوزراء الآخرين.

وعلى هامش ورشة العمل تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبى حول منهجيه التخطيط المتكامل المشترك والذى يعبر بوضوح عن دعم الاتحاد الأوروبى الكامل لجهود التنسيق بين الجهات المانحة لتوفير الاستثمارات فى قطاع المياه والذى تديره وزارة الموارد المائية والرى.

وقد أوضح السفير جيمس موران – رئيسوفد الاتحاد الأوروبى فى مصر "أن الاتحاد الأوروبي لديه التزام طويل الأمد، من خلال العمل المشترك مع الحكومة المصرية، لدعم هذا القطاع الحيوي ولتحسين نوعية الحياة لكل المصريين".

وقد أوضح موران "أن التنمية المستدامة لمياه النيل ذات أهمية قصوى وتعد ضمن مجالات الاهتمام المحددة في إطار خطة عمل مجلس الشؤون الخارجية الاوروبى فى مجال الدبلوماسية المائيه نظرا لاهميه اثرها البيئى الواضح على البحر الأبيض المتوسط"

كما قال الدكتور/ حسام مغازى وزير الموارد المائية والرى "أن مصر تتخذ بالفعل العديد من التدابير لتغطية الاحتياجات المائية المتزايدة المتعلقة بالزيادة السكانية وتحسين مستويات المعيشة، فضلا عن التوسع في الأراضي الزراعية، وعلاوة على ذلك، فإن مصر تمر فى فترة التحول التدريجي من نظام الإدارة المركزية للمياه في اتجاه واحد (من أعلى إلى أسفل) نحو اعتماد وتنفيذ نهج للإدارة المتكاملة لموارد المياه لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية للبلاد، حيث أن المياه تعتبر المحرك الأول للاقتصاد، وتهدف أيضا الى تنسيق الأعمال بين مختلف القطاعات والإدارات المختصة بإدارة المياه"

إن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر في قطاع المياه يشمل مجموعة من البرامج التي تغطي تسعة محافظات مصرية ومجموع أموال المنح المباشرة يقرب من 350 مليون يورو في ستة برامج مختلفة، مما يساعد على تفعيل حزمه تمويليه تقارب 1.2 مليار يورو لدعم هذا القطاع بالتعاون مع شركاء التنمية الأوروبيين الاخرين لتغطية تلك المحافظات، بحوالى 8,5 مليون نسمة من المستفيدين مما يخلق قرابة 6,000 فرصة عمل دائمة و150,000 فرصة عمل مؤقتة من خلال المشاركة فى أعمال المقاولات.

وتقوم وزارة الموارد المائية والرى الآن باتخاذ الخطوات الإجرائية لإعداد الخطة القومية للموارد المائية (2017 – 2037) ، بهدف الوصول إلى أنسب السبل والوسائل التى تمكن مصر من

تأمين مواردها المائية فى المستقبل من حيث الكم والنوع، مع كيفية الاستخدام الأمثل لهذه الموارد من المنظور الاقتصادى والاجتماعى والبيئى. وتتضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017 – 2037) تنمية موارد مائية إضافية جديدة مثل المياه الجوفية العميقة في الصحراء الغربية وسيناء وحصاد السيول والأمطار واستخدام موارد المياه غير التقليدية مثل تحليه مياه البحر كذلك تتضمن الخطة الاستخدام الأمثل للموارد المائية الحالية مع أهمية تخفيض الفاقد من المياه إضافة الى مشاريع تطوير الري وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحي المعالجة فضلا عن حماية الصحة العامة والبيئة والعمل على الحد من معدلات تلوث المجارى المائية بالمخلفات الصناعية والبلدية.

وقد حضر ورشة العمل عدد من السادة المحافظين، بالإضافة إلى ممثلين عن وفد الاتحاد الأوروبي في مصر وممثلي الجهات المانحة المهتمين بقضايا المياه والتخطيط الاستراتيجي، فضلا عن مجموعة كبيرة من الخبراء والمتخصصين في إدارة الموارد المائية.

لمزيد من المعلومات:

- **مدير المشروع:** أ/ روبرت سميث robert.smit@wur.nl
- **مدير المشروع لدى وفد الاتحاد الأوروبي**: د/ أيمن عياد ayad.ayman@eeas.europa.eu
- **المسؤول الإعلامي للاتحاد الأوروبي**: أ/ رشا سري rasha.serry@eeas.europa.eu
- **الموقع**:http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/index_en.htm
- فيسبوك: https://www.facebook.com/EuDelegationEgypt